

موازنة جزائرية قياسية لمعالجة الخراب الاقتصادي

118.6 مليار دولار حجم موازنة 2020

وضعت الحكومة الجزائرية أهدافا طموحة في أضخم موازنة في تاريخ البلاد، تتضمن خفض العجز ومستويات البطالة وتعزيز الإنفاق على المشاريع وإعفاء الشركات الناشئة من الضرائب، في مسعى لتعزيز معدلات النمو المتعثرة بسبب شلل الاقتصاد وتراجع عوائد صادرات الطاقة.

لوبيات الأعمال المقربة من الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، جدارا عازلا أمام تلك طيلة العقدين الماضيين. واتخذت الحكومة قرار إلغاء القاعدة الاقتصادية، التي تعمل بها منذ سنوات في مجال الاستثمار التي تمنح للشريك الأجنبي، 49 بالمئة على الأقل في أي استثمار مع شريك جزائري.

وتهدف الحكومة من وراء ذلك إلى تحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاقتصاد المحلي ورفع القيود عنه. ويشمل إلغاء هذه القاعدة كل القطاعات عدا الاستراتيجية.

ولم تحدد الحكومة القطاعات المستهدفة بالتدقيق، لكن اقتصاديين يقولون إنها قد تشمل النفط والغاز والكهرباء والنقل والمياه والاتصالات.

ويدر النفط والغاز 94 بالمئة من إيرادات التصدير و60 بالمئة من الموازنة، لكنها انخفضت بنسبة 6.3 بالمئة إلى 17.65 مليار دولار في النصف الأول من هذا العام، إذ عمل استهلاك الطاقة المتزايد على تناقص الصادرات.

ولرصد الفجوة في الموازنة القادمة، ستفتح الجزائر الأبواب أيضا أمام الاقتراض من أسواق المال الدولية، غير أنها لم تذكر كيف ستعمل على ذلك.

الجزائر - وافقت الحكومة الجزائرية على مشروع الموازنة العامة للعام المقبل، بزيادة كبيرة في مستويات الإنفاق العام هي الأولى في تاريخ الدولة النفطية. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية، نقلا عن بيان صادر عن مجلس الوزراء المجتمع الخميس، أن موازنة 2020 تتجاوز 118.6 مليار دولار، ويعجز يقدر بحوالي 13 مليار دولار.

وفي حين تعاني الدولة العضو في منظومة أوبك من انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، شملت الموازنة الجديدة الحفاظ على النفقات الاجتماعية لدعم العديد من المواد الأساسية، وأمور متعلقة بالسكن والتربية والخدمات الطبية.

ويتوقع أن تصل قيمة النفقات الإجمالية إلى نحو 66 مليار دولار، بينما من المرجح أن تبلغ الإيرادات 52.6 مليار دولار.

وتضمن مشروع الموازنة أحكاما جديدة تهدف إلى الدفع بالاستثمار وتشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة للشباب.

وأكدت الحكومة في مشروع الموازنة على تبني منهج شامل ينشد ترشيد الموارد المالية وتطهيرها بموازاة الحرص على إبقاء مستوى من النمو يحافظ على النشاط الاقتصادي وفرص العمل.

كما قررت الحفاظ على كل أشكال الدعم الموجه لمختلف الفئات الاجتماعية بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين إظرامهم المعيشي. ولعل أصعب قرار اتخذته الحكومة في ظل شح الموارد المالية هو شراء السلم الاجتماعي من خلال الإبقاء على الدعم عند مستويات الموازنة الحالية.

وتبلغ كلفة النفقات الاجتماعية تحت بافظة الدعم نحو 16 مليار دولار، أي ما يقارب 8.4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ونحو 20 بالمئة من نفقات الدولة. وتعد أسعار الوقود في الجزائر منخفضة للغاية بالمقارنة مع الأسعار العالمية، وهو بند أساسي في فاتورة الدعم إلى جانب السلع الأساسية الأخرى. وفي محاولة لمكافحة البطالة من خلال تحفيز رواد الأعمال، قررت الحكومة إعفاء الشركات الناشئة التي تنشأ في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة.

ولتنفيذ مشروعها، تخطط السلطات لإنشاء 4 أنواع من المناطق الاقتصادية تكون حاضنة للمؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وضريبية محفزة.

وتتمثل هذه الكيانات في مناطق اقتصادية لتنمية المناطق الحدودية بالجنوب ومناطق اقتصادية لتطوير التكنولوجيات العالية ومناطق اقتصادية لتطوير التجارة اللوجيستية والخدمات ومناطق صناعية مدمجة.

وتكشف الجزائر عن انقلاب كبير على السياسات المتبعة منذ عقود عبر تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية في البعض من القطاعات لجذب المزيد من رؤوس الأموال الخارجية.

ويعد هذا التحرك هو الأول من نوعه للدولة في هذا المضمار بعد أن تشكلت

قلة نشاط توماس كوك في المغرب تخفف أعباء انهيارها

خسائر محدودة للسياحة المغربية لا تتجاوز 5.5 ملايين يورو



كبة لطيفة يمكن نسيانها بسهولة

منها توفير قروض بنكية يتم تسديدها على خمس سنوات ودون فوائد.

وقال "سنمر بمرحلة انتقالية، إذ سيتم البحث عن البديل إلى جانب الإجراءات القانونية للتعاطي مع ارتدادات سقوط توماس كوك في العشر الأشهر القادمة". وأضاف "توقعاتنا المالية للأشهر الثلاثة المقبلة قد انهارت، ويجب تعويض الحكومة لتعويض المتضررين".

ولكن ساجد شدد على أن الحكومة ومكاتب السياحة ستواكب أصحاب الفنادق المتضررة بكل من مراكش وأغادير وفي هذه الظروف الصعبة.

وعقد المكتب الوطني للسياح مع جميع مندوبي السياحة بالخارج اتفاقا للتحرك بسرعة حتى يتم الحصول على المستحقات لدى الشركة بشأن إلغاء الحجوزات مع توماس كوك وتعويضها مع شركات أخرى.

ويؤكد دهماز أن المشكلة المطروحة هي كيفية التعامل مع سوق السياحة المستقبل ومع الزبائن الذين حجزوا بالفنادق من الفترة الفاصلة بين شهري نوفمبر وابريل المقبلين.

وتهدف استراتيجية المغرب لتطوير الصناعة السياحية إلى مضاعفة حجم القطاع بحلول العام المقبل، ورفع المداخل إلى 15 مليار دولار سنويا، مع تنوع المنتج السياحي والنهوض بوجهات سياحية جديدة.

ووفق تصنيف مؤسسة ترافلنز تشويس المتخصصة في السياحة لعام 2019، فقد جاءت مراكش في المرتبة التاسعة نظرا للإقبال المتزايد عليها من طرف السياح وخاصة البريطانيين، إذ كانت توماس كوك تؤمن خطا جويًا يربط بين مانشستر ومراكش.

كوك سيكون له أثر سلبي مالي على العديد من مسدي الخدمات وكلاء الأسفار الذين تعاملوا مع تلك الشركة.

وقال في تصريح لـ "العرب" إن "الضرر المالي سيعكس على الكثير من الفنادق التي لديها مستحقات عن الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2019، كما سيكون هناك انعكاس سلبي السنة المقبلة على عدد الوافدين".

وأجرى محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، زيارات ميدانية الأربعماء الماضي إلى كل من مراكش وأغادير، المدينتين المتأثرتين أكثر بانهيار توماس كوك، التقى خلالها مع مهنيي القطاع.



رشيد دهماز
السياحة المغربية لن تتأثر بانهيار شركة توماس كوك

وكشف ساجد عن الاتصالات التي جرت مع البعثات الدبلوماسية المعنية من أجل ضمان رحلات العودة لهؤلاء السياح، وكذلك الإجراءات المتخذة لتفعيل صناديق الضمان المتواجدة في بعض البلدان.

وتعهد وزير السياحة بإنشاء صندوق دعم أو تعويض لقطاع السياحة في أقرب وقت للاهتمام بالمتضررين كي يتم تجاوز الأزمة، التي خلفها سقوط توماس كوك.

وأكد مسؤول بفرنك كينزي بمراكش، لـ "العرب"، أن التأثير سيكون ماليا بالدرجة الأولى خصوصا للفنادق التي تتعامل مع توماس كوك.

واقترح المسؤول، الذي فضل عدم ذكر اسمه، إجراءات لتجاوز الأزمة خاصة

قلّت الأوساط السياحية المغربية من تداعيات انهيار شركة توماس كوك البريطانية على السوق المحلية خاصة مقارنة بأسواق أخرى في المنطقة، بسبب قلة نشاط الشركة في المغرب الذي قطع شوطا طويلا في تنوع مصادر جذب السياح الأجانب.

يمثلون 12 بالمئة بالنسبة لمصر ونحو 22 بالمئة بالنسبة لتركيا من إجمالي أعداد السياح.

وكان القلق قد تسرب إلى العاملين في القطاع بعد إعلان إفلاس المجموعة البريطانية الأثني الماضي، لكن السلطات تحركت على عجل لتحديد حجم الأضرار وطمانة القطاع.

وسارعت وزارة السياحة إلى تشكيل خلية أزمة لتتبع عمليا ترحيل الآلاف من زبائن توماس كوك، بالتنسيق بين موظفي الوزارة ومهنيي الكونفدرالية الوطنية للسياحة وفرق من المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وحسب المكتب الوطني المغربي للسياحة فقد التزمت توماس كوك، بجلب 102 ألف سائح من جميع الأسواق إلى المغرب في العام الحالي، فضلا عن تخصيص 50 ألف مقعد في رحلات جوية سياحية (شارتر) من بريطانيا وبلجيكا.

ومنذ بداية العام، لم تتمكن الشركة البريطانية من تنفيذ التزامات بنحو 40 بالمئة في ما يتعلق بعدد السياح، ولكنها نفذت 90 بالمئة بالنسبة للحجوزات على الرحلات القادمة من بريطانيا وبلجيكا، وعليه سيخسر المغرب قدوم 41 ألف سائح للبلاد.

وتأثرت 10 فنادق فقط بمدينة أغادير من الأزمة، وتقدر خسائرها بنحو ثلاثة ملايين يورو، فضلا عن 2.5 مليون يورو من المنتجات السياحية الأخرى.

ويعتقد معز قاسم، الجامعي المختص في القطاع السياحي، أن إفلاس توماس



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - امتصت تصريحات المسؤولين المغربية المخاوف من تداعيات أزمة إفلاس مجموعة توماس كوك البريطانية على السوق المحلية بالكشف عن قلة الأضرار المتوقعة.

وقال مسؤولون لـ "العرب" إن "القطاع لن يتأثر بشكل كبير بانهيار توماس كوك"، وأن الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعة السياحية ستواصل تعزيز أركان القطاع على أسس مستدامة.

وأكد المكتب الوطني للسياحة أن حصة الشركة في سوق السياحة المغربي تقلصت كثيرا في السنوات الأخيرة لصالح العديد من الشركات التي تعمل عبر الإنترنت، إضافة إلى نجاح سياسات تنوع مصادر جذب السياح.

وقال رشيد دهماز، رئيس المجلس الجهوي للسياحة في أغادير لـ "العرب"، إن "قطاع السياحة المغربي لن يتأثر بهذا الانهيار لأن حصة توماس كوك في النشاط السياحي المغربي لا تتجاوز 0.8 بالمئة".

وأوضح أن عدد السياح القادمين عبر الشركة من مختلف الجنسيات الأوروبية يبلغ نحو 150 ألف سائح سنويا وأن ذلك الرقم لا يمثل شيئا من عدد زوار المغرب، الذي يتجاوز 12 مليون سائح سنويا.

وقارن دهماز بحجم تأثير الأسواق الأخرى، مشيرا إلى أن سياح توماس كوك

بوينغ أساءت تقدير ردود فعل طياري 737 ماكس

صعوبة في التحكم بالطائرة بمجرد تشغيل نظام تعزيز خصائص المناورة "ماكس" استنادا إلى إندازات غير متسقة، وفقا للتحقيقات الأولية.

ولم تقم بوينغ بإبلاغ الطيارين بالكامل حول أمكاس إلا بعد تحطم طائرة ليون إير في أكتوبر العام الماضي.

وأشار التقرير إلى أن اختبار بوينغ للنظام تحت إشراف إدارة الطيران الفيدرالية لم يأخذ في الحسبان الفوضى التي نشأت في قمرة القيادة جراء صدور تنبيهات لا تعد ولا تحصى.

وقال إن "التنبيهات والمؤشرات المتعددة في قمرة القيادة يمكن أن تزيد من ضغط العمل على الطيارين، ويمكن

سنة أشهر على حظر طيران 737 ماكس على مستوى العالم في أعقاب كارثتين جويتين أسفرتا عن مقتل 346 شخصا.

وقال رئيس المجلس روبرت ساموال "أربنا في هاتين الحادثتين أن الطاقم لم يتفاعل بالطريقة التي افترضتها بوينغ وإدارة الطيران المدني".

وأضاف "هذه الافتراضات تم استخدامها في تصميم الطائرة، ونحن وجدنا فجوة بين الافتراضات المستخدمة للمصادقة على طائرة 737 ماكس، وبين التجارب الحقيقية لهذه الطواقم، حيث واجه الطيارون إندازات وتنبيهات متعددة في نفس الوقت".

وفي كارثتي ليون إير والخطوط الجوية الإثيوبية، واجه الطيارون

نيويورك - أظهر تقرير حكومي أميركي أن مجموعة بوينغ وإدارة الطيران الفيدرالية أساءتا تقدير ردود فعل الطيارين واستجاباتهم لصدور تنبيهات وإندازات متعددة نتيجة حدوث مشاكل أثناء تحليقهم بطائرات من طراز بوينغ 737 ماكس.

وقال المجلس الوطني الأميركي لسلامة النقل في تقرير نشر أمس، إن "إدارة الطيران الفيدرالية بحاجة إلى اعتماد رؤية أكثر واقعية لكيفية تعامل الطيارين في ظل سيناريوهات كهذه، وذلك قبل المصادقة على السماح مجددا بتحليق الطائرة".

ويأتي هذا التقرير الصادر عن الوكالة الحكومية المستقلة بعد مرور أكثر من



عوائد شحيحة لا تسد الفجوات